

Distr.: General
22 October 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

اللجنة الثانية

البند ٥٢ من جدول الأعمال

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

مذكرة من الأمانة العامة

أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الجمعية العامة، في قراره ٣٠/٢٠٠٩ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩، باتباع الطرائق التالية من أجل إنشاء عملية حكومية دولية شاملة معززة وأكثر فعالية للاضطلاع بعملية متابعة تمويل التنمية:

(أ) يمكن للاجتماع الربيعي الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع المؤسسات الدولية المعنية بالشؤون المالية والتجارة أن يمتد من فترة اليوم الواحد الحالية إلى فترة يومين، وينبغي أن يُعقد في الظروف العادية قبل انعقاد الاجتماعات الربيعية لمؤسسات بريتون وودز بخمسة أسابيع على الأقل، وفي موعد مناسب يلبي احتياجات جميع الأطراف ويؤدي إلى ارتفاع مستوى المشاركة. وستركز المناقشات في الجزء الأول على موضوع ذي أهمية في الوقت الحاضر تحدده رئيسة المجلس بالتشاور مع المشاركين. ويُنظم الجزء الثاني تحت الموضوع العام (الاتساق والتنسيق والتعاون في سياق تنفيذ توافق آراء مونتييري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية)، ويشمل استعراضاً شاملاً لتوافق آراء مونتييري^(١) مع التركيز بصورة خاصة على موضوع أو موضوعين تُحددهما

(١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتييري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.



رئيسة المجلس قبل الاجتماع، بالتشاور مع المشاركين. ويتمخض الاجتماع عن موجز تعدده الرئيسة، وينبغي أن يحدد بوضوح العناصر الرئيسية للمناقشة، وأن يُعرض رسمياً، حسب الاقتضاء وفي توقيت مناسب، على جميع المشاركين. بمن فيهم المؤسسات الرئيسية صاحبة المصلحة. ويُشجع على نحو خاص تعزيز التفاعل والتنسيق على مستوى الموظفين مع المؤسسات المشاركة قبل الاجتماع الربيعي الخاص الرفيع المستوى للمجلس، بما في ذلك إمكانية عقد دورات تحضيرية مناسبة. وتُشجع رئيسة المجلس على مواصلة العمل مع الممثلين المناسبين لمؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بالتشاور مع الدول الأعضاء، من أجل تحسين جملة أمور منها شكل الاجتماع الربيعي الرفيع المستوى للمجلس؛

(ب) ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يواصل تدعيم دوره في تعزيز الاتساق والتنسيق والتعاون في تنفيذ توافق آراء مونتريري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية^(٢)، وباعتباره منتدى لإشراك أصحاب المصلحة المتعددين. وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للنظر في بند جدول الأعمال المتعلق بتمويل التنمية ضمن أعمال الدورة الموضوعية السنوية للمجلس، وينبغي تخصيص ما يصل إلى يومين كاملين لهذا البند ضمن الدورة السنوية للمجلس التي تبلغ مدتها أربعة أسابيع. وينبغي للمجلس في الظروف العادية أن يتخذ قراراً موضوعياً يأخذ في اعتباره عدة أمور منها نتائج الاجتماع الربيعي الرفيع المستوى السابق؛

(ج) يوصي المجلس بأن تولى الجمعية العامة أيضاً مزيداً من الاهتمام للبند السنوي من جدول أعماله المعنون "متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والتحضير للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨". وقد تود الجمعية العامة أيضاً إعادة تأكيد أهمية الحوار الرفيع المستوى الذي تجريه كل سنتين بشأن تمويل التنمية، باعتباره مركز التنسيق بين الحكومات فيما يتعلق بالمتابعة العامة للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨، مع التركيز بصورة خاصة على التحديات الجديدة والقضايا الناشئة؛

(د) ينبغي أن تواصل الأمانة العامة كفالة توفير جميع الوثائق ذات الصلة ببند تمويل التنمية في الوقت المناسب سواء ما يُقدم منها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أو للجمعية العامة. وينبغي للأمانة العامة، سعياً لتحسين نوعية تقاريرها، أن تواصل

(٢) قرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦٣، المرفق.

الاستفادة الكاملة من جميع البيانات والأعمال التحليلية الموجودة ذات الصلة، بما فيها تلك المتاحة من المؤسسات صاحبة المصلحة والوكالات المتخصصة؛

(هـ) ستظل المشاركة في هذه العملية المعززة مفتوحة أمام جميع الجهات المعنية بتمويل التنمية، بما فيها الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج واللجان الإقليمية وغيرها من المنظمات الدولية وكيانات المجتمع المدني والمجموعات التابعة لقطاع الأعمال، وذلك باتباع الأساليب التقليدية للاعتماد والمشاركة في تمويل التنمية. وقد يُدعى أيضا خبراء بارزون للمساهمة في المناقشات؛

(و) قد تُنظم حلقات دراسية وحلقات نقاش وإحاطات كجزء من عملية الإعداد للأحداث المشار إليها أعلاه والمشاركة فيها، سعيا لزيادة إبراز الموضوع وجذب الاهتمام إليه والحث على المشاركة فيه وتشجيع إجراء مناقشات مستدامة على أساس مستمر. ويمكن أن يبادر مكتب تمويل التنمية التابع لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مجددا بوضع برنامج للمشاورات بين أصحاب المصالح المتعددين يشمل المجتمع المدني والقطاع الخاص، استنادا إلى مجموعة واسعة النطاق من المواضيع ذات الصلة بتمويل التنمية، وكذلك استخدام الصفحة الخاصة بتمويل التنمية على الشبكة استخداما أوسع نطاقا وأكثر فعالية كأداة للمعلومات؛

(ز) تُشجع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما مكتب تمويل التنمية، على المحافظة على تفاعل منتظم على مستوى الموظفين مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، توخيا لتعزيز الاتساق والتنسيق والتعاون، على أن تعمل كل مؤسسة في إطار ولايتها الحكومية الدولية، بما يحقق تحقيق المصالح المتبادلة لها جميعا.